

تنبيه الطالب

﴿ الى معرفة الفرض والواجب ﴾

تأليف

﴿ الاستاذ العلامة الشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي ﴾

نفع الله به المسلمين



اشتملت على ما ينيف على مائة قاعدة من قواعد
الواجب المقررة في علم الاصول والمأثمة
عن الأئمة المحققين

١٣٢٦ - ١٩٠٨

طبع على نفقة محمد عبد الخالق اسماعيل

﴿ الطبعة الاولى ﴾

obeykandl.com

سيرة النبي الحبيب

الحمد لله حق حمده ، والصلاة والسلام على خير خلقه
محمد نبيه وعبيده ، وعلى آله وصحبه ، ومن تبعه وصحابه ، أما
بعد فهذه رسالة وجيزة ، تحوى نكتا عزيزة ، لتنبية الطالب ،
الى معرفة الواجب ، نظمت قواعدها في عقود أنافت على مائة
قاعده ، وأوضحت للباحث كل ما يتوخاه في الواجب من فائده ،
آثرها عما حققه الأئمة ، وعزونها الى ما اتفقت عليه أعلام الامه ،
ومعرفة الواجب من غيره ، وان تك من أوائل ما يلفنه المبتدىء
في سيره ، إلا ان تحقيق قواعده من الضرورى للطالب ، كيلا
تلبس عليه الحشوية في سلوكه المراتب ، إذ التحقيق مهم قليل
وطرف التنقيح قليل ، والتقليد فيهم عريق وسليل ، ومن أن
يؤمن على الحشوى أن لا يكسو حلة الواجب للمباح ، وقد

عهد على نفسه ان لا يرفع للبرهان رأساً وان بدت غمرته كالصباح ،
وورد من وعيد نبذه عتيد الترهيب وشديد الجناح ، ومن اعظم
انفاسا في حماة الذنوب ، ممن صبغ المباح بصبغة الوجوب ،
إلا ان الحق لا يقاوم سلطانة ، والباطل يقذف شهاب النظر
شيطانه ، ولا مغير لاحكام الله ، كما لا مبدل لسنة الله ، وقد
اكمل تعالى دينه القويم ، وتركنا على بيضاء نقية خاتم أنبيائه عليه
الصلاة والتسليم ، فمصمت والحمد لله الشريعة المطهرة من النقص
والزيادة ، وحفظت بطائفة لا تزال قائمة على الحق لا يضرهم
من خالفهم من نصراء الالف وحلقاء العاده ، والله المستعان ،
وعليه التكلان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم



﴿ القاعدة الاولى ﴾

قال امام الحرمين الواجب ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه ، وصوب الغزالي - كما في المستصفي - لتعريفه أنه فعل المكاف الذي تعلق به خطاب الايجاب : اي خطاب الشرع باقتضائه ، وبه يعلم ان الواجب لا يرد الى رأى بل الى شرع لما ترتب عليه من الاثابة والمعاقبة على التعريف الاول ومن تعلق خطاب الشرع (وهو كلامه تعالى او كلام رسوله صلى الله عليه وسلم) على الثانى ، قال فى المستصفي : أحكام المكافين لا تثبت عقلا بل ترجع الى خطاب الله عز وجل بافعالهم لان المطلوب فيما هذه سبيله العلم (أى القطع) ولا قاطع الا الخطاب الشرعى

٢

قال القاضى علاء الدين بن اللحام الحنبلى فى مختصره : الخطاب إما ان يرد باقتضاء الفعل مع الجزم وهو الايجاب ، أو لا مع الجزم وهو الندب ، او باقتضاء الترك مع الجزم وهو التحريم ، أو لا مع الجزم وهو الكراهة ، او بالتخيير وهو

الاباحة فهي حكم شرعي اذ هي من خطاب الشرع . ثم الواجب
 قيل ما عوقب تاركه ورد بجواز العفو ، ولخيار ما ذم شرعا
 تاركه فصداً مطلقاً . والفرض والواجب متباينان لغة ومترادفان
 شرعا في اصح الروايات وقاله الشافعية والثانية الفرض أكد
 وذكره ابن عقيل عن أصحابنا . وقال الحنفية الفرض ما ثبت
 بدليل مقطوع به ، وقيل ما لا يسقط في عمد ولا سهو ، وذكر
 ابن عقيل رواية عن احمد رحمه الله الفرض ما لزم بالقرآن
 والواجب ما لزم بالسنة اهـ مخصصا

يقال في اللغة وجب الشيء وحبوا اذا ثبت ولزم ومنه
 حديث (غسل الجمعة واجب على كل محتلم) ويقال وجب الحائط
 سقط ومنه آية « فاذا وجبت جنوبها » اي سقطت ، والمناسبة
 بين المعنى اللغوي بوجهيه وشرعي ظاهرة فان الشرعي ثابت
 ولازم وساقط علينا أي نازل الوحي به ، واما الفرض فبمعنى الحز
 في الشيء والمقطع والتوقيت نهل الى ما يرادف الواجب اعتبارا
 بقطع الحكم فيه ولزومه للعبد كازوم الفرض للقدح وهو الحز فيه
 ولان له معالم وحدوداً

اتفقت كلمة الاصوليين (الحنفية) عليهم الرحمة والرضوان
ان الفرض ما ثبت بدليل لاشبهة فيه كالكتاب والسنة المتواترة
(اى ثبت لزومه) وحكمه اللزوم علما وتصديقا بالقلب وعملا
بالبدن حتى يكفر جاحده ويفسق تاركه بغير عذر ، والواجب
ما ثبت بدليل فيه شبهة نخبر الاحاد والعام المخصوص والآية
المؤولة (اى لزم على ذمة المكاف) وحكمه اللزوم عملا واستحقاق
العقاب بتركه عمداً وعدم اكفاره جاحده والثواب لفعله

قال الامام بن الساعاتى فى البديع : (واعترض) بان
الاختلاف فى طرق اثبات الحكم اىكون هذا معلوماً وذلك
مظنوناً لا يوجب اختلاف ما يثبت به ولهذا فان اختلاف
طرق الواجب فى الظهور والخفاء والشدة والضعف لا يوجب
اختلاف الواجب من حيث هو هو واختلاف طرق النوافل
لا يوجب اختلاف حقائقها (وأجيب) بان اختلاف الدليل فى
اثبات العلم والظن اختلاف ماهية الحكم لتباين المعلوم والمظنون،
والاختلاف فى الشدة والضعف وطرق النوافل فى لواحق

المالكية بعد ثبوتها اه (وفي كشف الاسرار) ووجه هذا التقسيم هو التفرقة بين ما يوجب قطعيًا وبين ما يوجب غير قطعي لان النسوية بينهما فيها رفع للدليل الذي فيه شبهة عن درجته وحط الدليل الذي لاشبهة فيه عن درجته والافوم تنزيل كل دليل منزلته وحينئذ فهذا ميزان لكل ما يدعي فيه انه فرض او واجب بأن ينظر في دليله بخصوصه هل ثبت بدليل لاشبهة فيه فيكون فرضاً أو بدليل فيه شبهة فيكون واجباً

للحنفية أيضاً تنويع في تقسيم الاحكام وما به يثبت الواجب وغيره مهم جداً لما فيه من اعطاء مراتبها حقها ومستحقها قالوا: الادلة السميعة اربعة (الاول) قطعي الثبوت والدلالة كمصوص القرآن المفسرة أو المحكمة والسنة المتواترة التي مفهومها قطعي (الثاني) قطعي الثبوت ظني الدلالة كالآيات المؤولة (الثالث) عكسه كاخبار الآحاد التي مفهومها قطعي (الرابع) ظنيها كاخبار الآحاد التي مفهومها ظني فبالأول يثبت الفرض والحرام والثالث الواجب وكرهة التحريم وبالرابع السنة والمستحب ، (وفي التلويح) أن استعمال الفرض فيما ثبت بظني والواجب

٩

فبما ثبت بقطعي شائع مستفيض اه وبه يعلم أن ما يدعي وجوبه لا بد من ثبوته باحد هذين الطريقتين وهو حق لا صرية فيه

٦

قال في الروضة : علامة الواجب أن يرد ما يفيد فرضيته من أمر بفعل أو نهي عن ترك غير مصروفين عن المعنى الحقيقي أو وعيد شديد يفيد الوجوب ويكون وروده على وجه تقوم به الحجة ولا يرد ما يفيد أنه غير واجب اه

٧

قال ابن كمال باشا : لانتواع في تفاوت مفهومي الفرض والواجب لغة ولا في تفاوت ما ثبت بدليل قطعي كحكم كتاب الله تعالى وبما ثبت بدليل ظني كحكم خبر الواحد في الشرع وإنما يزعم البعض أن الفرض والواجب لمعان مترادفان منقولان من معناها اللغوي الى معنى واحد وهو ما يمدح فاعله ويذم تاركه شرعا سواء ثبت ذلك بدليل قطعي أو ظني فالنزاع انظلي اه

٨

تبين من حد الفرض والواجب خطر أمرهما وعظم شأنهما

وانهم، من الشرع بمكان عظيم اذ يترتب على فرضيته شئ، أولاً
لزوم التصديق به في القلب وثانياً كفر جاحده وثالثاً الايمان به
عملاً ورابعاً فسيق تاركه بغير عذر كما سبق وما ذاك الا لكون
مرده لي الله ورسوله بالاخبار به والتشريع له اخبار او شريعاً
يرفع كل لبس ويقضى على المكاف بأدائه أداء لا مندوحة عنه
وما هذا شأنه فلا ريب أنه يكون بوحى لا برأى

قال الامام ابن القيم في جلاء الافهام في الباب الرابع :
الفرائض انما تثبت بدليل صحيح لا معارض له من مثله أو باجماع
ممن تقوم الحجة باجماعهم

تنبيه مما نقلناه عن الحنفية رحمهم الله أن جاحد الفرض
كافر ولما كان في المقام تفصيل أشير له في حواشي المنار
وأيت نقله من المهم هنا (قال في قر الاقار) قوله حتى يكفر
جاحده هذا الحكم ليس على اطلاقه بل الفرائض التي علم
فرضيتها في الشريعة المحمدية بالبداهة لكل أحد من الحق

والمبطل فإحداها كافر البتة ، واما الفرائض التي ليست فرضيتها
بدبئية جلية فان كانت قطعية بمعنى انها ثبت بدليل لاشبهة
فيه أصلا فنكرها . مؤولا ون كان التأويل ركيكا ليس بكافر
بل هو فاسق ولذا قال قدماء المشايخ ولا تكفر أحداً من أهل
القبلة مادام يتشبه بالكتاب والسنة ، وان كانت قطعية بمعنى انها
ثبتت بدليل ليست فيه شبهة ناشئة من دليل ون كان فيه شبهة
غير ناشئة من دليل فنكرها مؤولا بالتأويل الاجتهادي ليس
بكافرا ولا فاسق ون كان خاطئاً وغير مؤول التأويل الاجتهادي
ليس بكافر ولا فاسق وان كان خاطئاً وغير مؤول بالتأويل
الاجتهادي فاسق البتة وليس بكافر كذا أفاده بحر العلوم رحمه
الله ، قال الغزالي في فيصل التفرقة أن النظر في التكفير موقوف
على مقامات لا يشتغل بأحاديها الا المبرزون فاذا فهمتها علمت
أن المبادر الى التكفير مجازف وكيف يستقل الفقيه بمجرد الفقه
بهذا الخطاب العظيم فاذا رأيت الفقيه الذي بضاعته مجرد الفقه
يخرض في الكفر والتعاليق فأعرض عنه ولا تشغل به قلبك
ولسانك فان التحدي بالعلوم غريزة في الطبع لا يصبر عنه

الجمال ولاجله كثر الخلاف بين الناس ولوينكت من الايدي
من لا يدري لقل الخلاف بين الخلق اه والعبارة الاخيرة
اصلاها للحكيم سقراط قال لو سكت من لا يعلم لسقط الاختلاف

تبين من حد الواجب في المذهبين انه لا بد من كونه
قطعي الثبوت وقطعيته اما من نص أو من مفهوم نص يقوله
المجتهد ويؤثر عنه . واما أخذ الوجوب من مفهوم عبارة اتباع
المجتهدين وجعله مذهبا لهم وهم برآء من النص عليه او الذهاب
اليه فهذا من المعلوم بطلانه قال الامام ابو اسحق الشيرزى
في اللمع : واما ما يقتضيه قياس قول المجتهد فلا يجوز ان يجعل
قولا له ومن اصحابنا من قال يجوز ان يجعل ذلك قولاً له . وهذا
غير صحيح لان القول مانص عليه وهذا لم ينص عليه فلا يجوز
ان يجعل قولاً له اه فتأمل كيف رد القول الثانى وهو فى المتبوع
فكيف فى قول التابع فالهم علمنا واحفظنا من الخطأ والزلل ،
وقال العارف الشمرانى قدس سره فى مقدمة كتابه كشف الغمة
ينمى على الحشوية مامثاله : قد جالسناهم مرارا كثيرة فوجدناهم

لا يذكرون من الشريعة حديثا الا في النادر وغالب اشتغالهم
 وبخبرهم انما هو في فهم تراكيب كلام بعضهم بعضا واخذ
 الاحكام من عطفه ومفاهيمه ثم انهم يفتون بذلك ويعلمون به
 كأن ذلك الذي فهموه دليل شرعي ثم انهم بعد ذلك يضيفون
 ما فهموه من العطف والمفاهيم الى مذهب ذلك الامام الذي قلده
 ويسمونه مذهبه ومذهب الانسان انما هو ما قاله ولم يرجع
 عنه الى ان مات لا ما فهم من كلامه وقد يكون صاحب الكلام
 الذي فهموا منه تلك الاحكام لا يرضى ما فهموه ولا يقول به
 وبتقدير رضاه به فما هو شرع موصوم حتي يجب على احد
 العمل به كالشريعة ام بحروفه وقال الامام ابو محمد في الفصل
 لا يحل تقويل احد ما لم يقله نصا وان آل قوله اليه اذ قد لا يلزم
 ما ينتجه قوله فيتناقض فاعلموا ان تقويل القائل ما لا يقوله نصا
 كذب عليه ولا يحل الكذب على احد انتهى ومن هذا الباب
 قولهم لا ينسب لساكت قول

اتفقوا على أن الوجوب حكم من الاحكام الشرعية وقد

عرفوا الحكم بأنه خطاب لله تعالى المتعلق بأفعال المكافين
والخطاب بوجه الكلام نحو النير للأفهام (قالوا) وخرج
بإضافته الى لله تعالى خطاب غير لله تعالى وعرفه الحنفية رحمهم
الله بأنه أثر خطاب لله تعالى المتعلق بأفعال المكافين أى ما ثبت
بالخطاب لا هو كما في مجامع الحقائق

ذكرنا ان الوجوب حكم والحكم لا يكون الا امر حاكم
والحاكم هو الله تعالى لا غيره ،
(قال النزالي) في المستصفي في بحث اركان الحكم الركن
الثاني الحاكم وهو المخاطب بالحكم ولا يستحق نفوذ الحكم لا الله
عز وجل فلا حاكم بالحقيقة الا هو ومن سواه من المخلوقين من
نبي وساطان وسعدوا ووزوج فانما يجب امثال امرهم بايجاب
الله طاعتهم (ثم قال) وبالجملة لا يمنع ان الايجاب يتحقق من غير
الله وان لا يستحق ذلك الا بايجاب لله طاعته اهـ

يصح الحكم^(١) أى الاخبار من قولهم محكوم به على الحكم
 بالايجاب أو الوجوب أو الواجب وان كان الايجاب هو الاصل
 فى الحكم الا ان الوجوب اثره والواجب متعلقه (قال شيخ
 الاسلام) الحكم الذى هو خطاب الله اذا نسب الى الحكم يسمى
 ايجابا أو الى ما فيه الحكم وهو الفعل يسمى وجوبا أو واجبا
 فالوجوب والايجاب مثلا متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار
 ويأتى مثل ذلك فى الندب والتحریم والكراهة والاباحة

تبين من حدود الواجب المتقدمة انه أمر قطعى محتم مثاب
 على فعله معاقب على تركه وما هذا سبيله فهو شرعى وقد انفتحت
 على ذلك كلمة الاصوليين ومن زعم أن الواجب قد يكون بدعيا
 يقال له هذا قسم ونوع لم يذكره الاصوليون ولا يوجد فى
 مطولات كتبهم ولا مختصراتها ولا اثر عن الائمة المجتهدين
 لاسنين ولا معتزلة ولا اماميين وتأصيل تقسيم فى الواجب

(١) أى الاخبار من قولهم محكوم به

جديد أمر مسدود دونه الحجب فان فن الاصول قد نضج
واحترق كما عرف ، وثانيا هذا الذي اخترعته وسميته واجبا
هل يصدق عليه حد الواجب عند الحنفية والشافعية أم لا فان
صدق عليه تعريفاه المتقدمان كان واجبا شرعيا لا بدعيا وان لم
نصدق لم يكن واجبا ضرورة صدق الحد على محدوده والمعرف
على معرفه لانه كاشفه وشارحه

مما يؤيد ان الواجب يستحيل ان يكون بدعيا بالمعنى
الذي يفهمه الحشوية ما ذكره الاثمة في معنى المبتدع ومن يتصور
كونه مبتدعا فاما المبتدع فقد قال الغزالي هو من ابتدع قولا
برأيه لم يعهد من السلف التصريح به . وهذا يشمل الاصول
والفروع فقوله أولا . برأيه . المراد به الرأى الفاسد الموافق
للهى دون الرأى الصحيح والغالب من اطلاق الرأى ان يحمل
على الفاسد . وقوله . لم يعهد من السلف . لان ما عهد من السلف
السبق اليه يكون متبعا لا مبتدعا (كذا في كتاب البدع)

من اكتنه حد الواجب وعلم ماسلف في أمره انجلي له
ان الواجب لا يكون بدعيا بداهة وانه لا يكون الا شرعيا محضاً
وما يذكره بعض الفقهاء من ان البدعة قد تكون واجبة كتعلم
النحو فاما وجوبه وجوب الوسائل على أن في دعوى الوجوب
في ذلك نقداً وتفصيلاً أشار له الامام ابن القيم رضي الله عنه
في كتاب مفتاح دار السعادة « في الوجه الثاني والثلاثون بعد
المائة » قال ومن الناس من يقول أن علوم العربية من التصريف
والنحو واللغة والمعاني والبيان ونحوها تعلمها فرض كفاية لتوقف
فهم كلام الله ورسوله عاينها . ومن الناس من يقول تعلم أصول
الفقه فرض كفاية لانه العلم الذي يعرف به الدليل ومرتبته وكيفية
الاستدلال ، وهذه الأقوال وان كانت اقرب الى الصواب
من القول الاول فليس وجوبها عاما على كل أحد ولا في كل
وقت وانما يجب وجوب الوسائل في بعض الازمان وعلى بعض
الاشخاص بخلاف الفرض الذي يتم وجوبه كل أحد وهو علم
الايان وشرائع الاسلام فهذا هو الواجب ، وأما ما عداه فان

توقفت معرفته عاينه فهو من باب ما لا يتم الواجب الابه ويكون
الواجب منه القدر الموصل اليه دون المسائل التي هي فضلة
لا يفتقر معرفة الخطاب وفهمه اليها فلا يطاق القول بان علم
العربية واجب على الاطلاق إذ الكثير منه ومن مسائله وبحوثه
لا يتوقف فهم كلام الله ورسوله عليها وكذلك أصول الفقه القدر
الذي يتوقف فهم الخطاب عليه منه يجب معرفته دون المسائل
المقررة والابحاث التي هي فضلة فكيف يقال ان تعلمها واجب
وبالجملة فالمطلوب الواجب من العبد من العلوم والاعمال إذا
توقف على شيء منها كان ذلك الشيء واجبا وجوب الوسائل .
ومعلوم ان ذلك التوقف يختلف باختلاف الاشخاص والازمان
والالسنه والاذهان فليس لذلك حد مقدر والله اعلم انتهى
كلام ابن القيم وقد سبق لي ان كتبت مقالة في مدينة حمص
عام (١٣٢٥) في هذا البحث جاء فيها : ما يذكره بعضهم في
مثال البدعة الواجبة فليس في الحقيقة من البدعة في شيء وانما
يطلق عليه بدعة بالمعنى اللغوي لا الشرعي وذلك لان مثل تعلم
النحو مما يشمله الامر بطاب العلم والوسائل لها حكم المقاصد

فإذا لم يمكن الوقوف على العلوم الشرعية الا بوسائل لها وسبل
 تبصرها كان لها مالها والجزئي بتدرج تحت كليه طبعا لانه
 فردة فلا يطلق عليه انه مبتدع الا بالمعنى اللغوي كتعلم ما يقوم
 اللسان وبوضح المعنى من النحوي لا يسمى بدعة الا بمعنى بدعة
 اللغوي أعنى انه بصورته وكيفيته متجدد الحدوث الا تراه
 بهويته وحقيقته متقدم العهد لانه اللسان الذي فطر عليه اهل
 الجزيرة العربية وكذلك بناء ما يذكرون من المدارس هو فرد
 من افراد الخير الذي يعود بالفائدة العامة بحيث لو اهل اترتب
 عليه ما ترتب من المفسد التي هي ضد مقصد المشرع الاعظم
 صلوات الله عليه فتسميتها بدعة لغوي أيضا كما ذكرنا وبالجملة
 فكل بدعة قيل بوجوبها فهي مما يختل بتركها ركن من الاركان
 القوية المعول عليها في الدين لانها من حاجياته أو ضرورياته
 جريا على قاعدة الواجب الاتوى ما يحدث من تركه من المفسد
 وما يستتبع من الضلال والعصيان . ومقاصد التشريع في كليات
 تشريعها ورعاية المصالح فيها أمر جلي لكل من وقف على اسرار
 الشريعة وأما ما لم يهدم بتركه ركن من الاركان ، ولا هو من

المعلوم اندزاجه تحت اصل من أصول الايمان . ولا علم ان
الشارع أمر بنظيره أو حافظ على الحيطه عليه بل هو أمر لم
يفعله السلف ولا سمعوا به ولا عدوه من الأمور به فاني يتصف
ما حاله كذلك بالندب فضلا عن الوجوب الذي مرتقاه أمر
توقفي لانه وظيفة المشرع لا تمدها الى غيره : هذا ملخص
ما كتبت ثم رأيت ما يؤيده في التمه للامام المتولى حيث قال
البدعة اسم لكل زيادة في الدين سواء كان قرينة أو معصية اه
ومعلوم ان الزيادة في الدين ليست منه لانه كل كمال لم يمتج الى زيادة
فيه ، ومثله ما في شرح نهج البلاغة للامام ابن الهيثم وعبارته :
البدعة كل ما احدث في الدين من غير حجة شرعية اه وكذا
قال الراغب الاصفهاني في مفرداته البدعة في المذهب ايراد
قول لم يستن قائلها وفاعلها فيه بصاحب الشريعة وأمثالها المتقدمة
واصولها المتقنة اه وفي الموعظة الحسنة المراد بالمحدثات ما لم
يكن ثابتا بشرع من الله ولا من رسوله والبدعة لغة ما عمل
على غير مثال والمراد بها هنا ما عمل من دون أن سبق له
شرعية من كتاب ولا سنة اه وهو الحق في معناها وعليه

يظهر معنى حديث « كل بدعة ضلالة » بلا حاجة الى تأويل

وحيثد فما شمله كل من كليات الشرع او اندوج تحت أمر من أوامره العامة فن الحال ان يوصف بالبدعة فاحفظ هذا التحقيق واحتفظ به فلا أخالك تظفر بمثله في غير هذا الموضع قال العلامة الشهيد لدهلوى في تنوير العيينين : السنة فعل غير فرض وغير مختص بالنبي صلى الله وسلم فعله هو والخلفاء الراشدون رضى الله عنهم أو أمروا به وأقروا عليه قرابة ولم ينسخ ولم يترك بالاجماع فيقولنا فعل خرج عدم الفعل فان العدم ليس بفعل نعم اذا كان العدم مستمراً في زمان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين رضى الله عنهم فقطمه يكون بدعة وليس في مفهوم البدعة ازالة السنة حتى يلزم كون العدم سنة بل مفهومها فعل لم يفهم في زمنهم اهـ

قال حجة الاسلام الامام الفزلى قدس الله سره في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد ما مثاله : أما الواجب فانه يطلق على فعل

لا محالة عنه ، وبإطلاق على القديم انه واجب وعلى الشمس اذا
غربت انها واجبة وليس من غرضنا ، وليس يخفى ان الفعل
الذي لا يترجع فعله على تركه ولا يكون صدوره من صاحبه
أولى من ركه لا يسمى واجبا وان ترجح وكان أولى لا يسميه
أيضا بكل ترجيح بل لا بد من خصوص ترجيح ، ومعلوم
ان الفعل قد يكون بحيث يعلم أنه يستعقب تركه ضررا أوتوهم
وذلك الضرر اما عاجل في الدنيا وأما آجل في العاقبة وهو اما
قريب محتمل واما عظيم لا يطاق مثله فانقسام الفعل ووجوه
ترجيحه لهذه الاقسام ثابت في العقل من غير لفظ فانرجع
الى اللفظ فنقول معلوم ان ما فيه ضرر قريب محتمل لا يسمى
واجبا اذ العطشان اذا لم يبادر الى شرب الماء تضرر تضررا
قريبا ولا يقال ان الشرب عليه واجب ، ومعلوم ان ما لا ضرر
فيه اصلا ولكن في فعله فائدة لا يسمى واجبا فان التجارة واكتساب
المال والنوافل فيه فائدة ولا يسمى واجبا بل المخصوص باسم
الواجب ما في تركه ضرر ظاهر ، فان كان ذلك في العاقبة
أعني الآخرة وعرف بالشرع فنحن نسميه واجبا وان كان

ذلك في الدنيا وعرف بالعقل فقد يسمى ايضا ذلك واجبا فان
من لا يعتقد الشرع قد يقول واجب على الجائع الذي يموت
من الجوع ان يأكل اذا وجد الخبز ونهني بوجوب الأكل
ترجيح فعلا على تركه بما يتماق من الضرر بتركه واسنا محرم
هذا الاصطلاح بالشرع فان الاصطلاحات مباحة لا حرج
فيها للشرع ولا للعقل وانما تمنع منه اللغة اذا لم يكن على وفق
الموضوع المعروف ، فقد تحصلنا على معنيين للواجب ورجع
كلاهما الى التعرض للضرر وكان احدهما اعم لا يختص بالآخرة
والآخر أخص وهو اصطلاحنا ، وقد يطلق الواجب بمعنى
ثالث وهو الذي يؤدي عدم وقوعه الى أمر محال كما يقال ما علم
وقوعه فوقوعه واجب ومعناه انه ان لم يقع يؤدي الى ان ينقلب
العلم جهلا وذلك محالا فيكون معنى وجوبه ان ضده محال فليسم
هذا المعنى الثالث الواجب انتهى فتأمل فان كان ذلك في العاقبة
وعرف بالشرع وتبصر

قد يدعى وجوب امر بقياس ينظم من شكل ما ، والاحتجاج

بالأفيسة يسميها الأصوليون استدلالا بكاراه في بابه وهو قد
يعوز المجتهد إذا اعينته الحجج وانما يستروح به إذا وجدت فيه
شروطه واهمها اندراج الاصغر في الأكبر فإذا فقد ذلك بان
تباين الحد الاوسط في المقدمتين فلا قياس فضلا عن الانتاج
وانما يشاغب به مشاغبة خذ لك مثلا من ذلك لو قال قانس
تناول الطيبات ولبس الرياش من شكر المنعم وشكر المنعم واجب
افترى تصح النتيجة كلا وانما عقم القياس لفقد الاندراج اى
عدم تكرار الحد الاوسط لان عد تناول ذلك ولبسه من الشكر
عرف عامى والشكر فى الكبرى شرعى فلا اندراج فلا انتاج،
وكذا لو قال قانس التأتى فى زخرفة المساجد من اظهار الشعائر
واظهار شعائر الدين واجب فهل يتصور انتاجه كلا لما ذكرنا
وكذا لو قال صلاة الرغائب (وهى صلاة أول ليلة الجمعة من
رجب وضعت فيها أحاديث مختلفة) من تعظيم المعبود تعالى
وتعظيمه واجب افترى تصح النتيجة كلا لان التعظيم الواجب
له هو ما قرره الشارع بلا زيادة ولا نقصان واما ما أحدث
زيادة على ما اكمله من دينه عبادة وحكما فليس منه وهذا كله

بهديهي ولو اخذ يشاغب به حشوى لعد غالطا او خائطا .

من قضية الواجب الذى علم من حده ترتب العقاب على تركه ان يكون معلوما لا مجهولا وجليا لا مستورا ومن ضرورته ان يشيع نبأه في العهد النبوي ثم من بعده شيوعا لا يخفى لفرض انه واجب متحتم ولا يتحقق مصداقه الا بذلك وهذا بهديهي لا حاجة الى شرحه ومما ينوره ما جرى عليه قانون العقوبات من التنصيص على كل ما يفضى الى العقوبة بخصوصه تنصيحا موضحا لا يشتهيه على احد بحيث يحج بما دته كل من خالفه ولا يعذر فيه وهكذا في الواجبات الشرعية التي يترتب العقاب على تركها تراها في الكتاب والسنة كالشمس في رابعة النهار

مسئلة تأخير البيان عن وقت الحاجة الذي يذكره الاصوليون وقد يكون فى الواجب انما يجبرى فى النص لان المجمل والمبين من اقسام النص فلا يقال فى غير النص مجمل

ومبين باتفاق الاصوليين كما لا بدال على عبارة فقيه اجمالها في
موضع وفصلها في آخر بأن ما فعله سائق لجواز تأخير البيان
عن وقت الحاجة لان ذلك جهل بالفن وتفريير للجهلاء فيه وما
مثاله الا مثال من يقول يوجد في كلام فقيه ما محكم ومتشابه
وناسخ ومنسوخ مما يضحك منه فان هذه من صفات النص
وخصائصه

كل مأمور به في الدين فبين اما في الكتاب او السنة بيانا
لاخفاء فيه فالمرور ببيانه بوجه من وجوه البيان فليس مذاقصد
بالبيان وقد اشار العلامة أبو السعود المفسر رحمه الله الى قاعدة
في ذلك بديعة قال : عدم البيان من الشارع في موضع البيان
بيان للمدم : فاحتفظ بها تنفعك في مواضع عديدة

من المعلوم من الدين بالضرورة ان النبي صلوات الله عليه
لم يترك من بيان التنزيل شيئا الا وحدثت به فاذا ادعى اجمال
نص ما في التنزيل الكريم فيقال عليه ان السنة لم تتركه على

اجاله بل بينته والبين يكون بالقول والفعل والتقرير وكما
وجدت وحينئذ فاذا قيل ان كذا مجمل ولم يوجد بيانه مأثورا
في السنة او وجد ميذا بغير ما ادعى بيانه فيه فهو امام بين
ودعوى اجاله فربة لان كل ما استغنى عن البيان فهو بين بنفسه
واما انه مجمل بينته السنة بيانا سدت كل دعوى بيان بعدها
اذلا بيان في الا عصر الاخيرة لمجمل بقى على اجماله الى انقضاء
العهد النبوي فانه محال ، وبه يرد دعوى البيان بأمر مخترع
لا يعرف في السنة بأنه خبيط بدون ربط ، وتلاعب في فن
الاصول كتلاعب الاطفال وذوى الخلط

قال الامام ولي الله الدهلوي في الحجة البالغة في باب
المصالح المقتضية لتعيين الفرائض والاركان والآداب : اذا
عين شيء من الطاعات للفرضية فلا بد من ملاحظة أصول :
منها ان لا يكلف الا بالميسر . ومنها ان الامة اذا اعتقدت في
مقدار ان تركه واهماله تقر يربط في جنب الله واطمأنت به نفوسهم
اما لكونه مأثورا عن الانبياء مجما عليه من السلف او نحو ذلك

كانت الحكمة ان يكتب ذلك المقدمار عليهم كما استوجبوه . ومنها
ان لا يسجل على التكاف بشيء حتى يكون ظاهراً منضبطاً لا
يخفي عليهم ثم (قال) واعلم ان من اسباب جعل الشيء فرضاً
بالكفاية ان يكون اجتماع الناس عليه بأجمعهم مفسداً لمعاشهم
ومفضياً الى اهمال ارتفاقاتهم ولا يمكن تعيين بعض الناس له
وتعيين آخرين لغيره . ومنها ان تكون المصلحة المقصودة به
وجود نظام ولا يلحق بتركه فادخال النفس وغلبة الهيمية
كالقضاء وتعليم علوم الدين اهـ ملخصاً

تشرية الايجاب والافتراض أو التحريم لشيء مما، الاصل
فيه الوحي لا الرأي وقد حكى الشعراني قدس سره في مقدمة
ميزانه تحت عنوان « فصول في بيان ماورد في ذم الرأي عن
الشارع وعن اصحابه والتابعين وتابع التابعين » انه ذكر في محضر
بعض الخلفاء ان مالكاً يحرم الغناء قال أحد الجلساء : وهل
لمالك وأمثاله أن يحرم في دين ابن عبد المطلب والله يا أمير
المؤمنين ما كان التحريم لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا

٢٩

بوحى من ربه عز وجل وقد قال تعالى « لتحكم بين الناس بما أراك الله » لم يقل بما رأيت يا محمد فلو كان الدين بالرأى لكان رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى وحى وكان الحق تعالى أمره أن يعمل به الى آخر ما ذكره الشعراني فانظره وتفطن واقراً وارق

٢٧

اتفقوا على انه لا يثبت الشيء الا بدليل يصلح للاحتجاج والا وجب البقاء على الأصل لان التعبد بالأحكام الشرعية لا يجب الا بايجاب الله أو رسوله والا فليس بشرع (كذا في الروضة)

٢٨

قال الامام ابن جرير الطبرى في تفسيره : قول القائل أمر الله نبيه صلى الله عليه وسلم بكذا وكذا محتمل من وجوه لامر الايجاب والارشاد والندب والاباحة والاطلاق واذا كان محتملا ما ذكرنا من الالوجه كان أولى وجوهه به ما على صحته الحجة مجتمعة دون ما لم يكن على صحته برهان يوجب حقيقة مدعيه

قال البيضاوي في المنهاج: وحوب الشيء يستلزم حرمة
تقيضه: فاذا ادعي وجوب شيء محدث استلزم تفسيق كل
من تركه قبل حدوده لتلبسه بالحرمة وحاشا ثم حاشا للصدر الاول
أن يرمى بتركه وجب أو عدم معرفته

انفقوا على ان الاصل رفع الحرج فمن أراد اثباته بايجاب
أمر لا برهان به فهو مردود على قائله لقوله تعالى « ما جعل
عليكم في الدين من حرج »

من المقرر ان ايجاب أمر عند أمر دعوى لا اشتراط فرضيته
عنده فان لم يكن معلوما في الشرع اشتراط فرضيته علما ضروريا
فليس منه بدليل ما صحح من قوله صلى الله عليه وسلم « كل
شرط ايسر في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط

ذهب كثير من الأئمة الى أن السنة اذا خيف من المداومة

عليها اعتقاد العامة وجوبها تترك أحيانا إبقاء على العامة في اعتقادها وإظهار التمييز المسنون من غيره وقد قال بذلك الحنفية رحمهم الله في قراءة سورة السجدة ليلة الجمعة ون الأولى عدم الدأب عليها كيلا تعتقد العامة وجوبها ووافقهم في ذلك الامام ابن تيمية من الخنابلة فان باب تمييز الواجبات من المندوبات أصل كبير في الدين فاذا اختير في سنة صحيحة ثبت عن المشرع الاعظم عليه الصلاة والسلام المداومة عليها ان الأولى تركها أحيانا للحكمة المذكورة أفلا يجدر ذلك بغيرها من المحدثات (وقد بسطت ذلك في كتابي اصلاح المساجد من البدع والعوائد)

ماورد من الأوامر الواجبة عاما فما صدقاته هي ما يعرفه أهل اللسان الذي نزل بلغتهم ومضى عليه عرفهم وخطابهم واما ما يمدده غيرهم مما صدقاته وهم لا يرونه فلا يجوز تناوله له اتفاقا لما يلزم عليه من خطابهم بما لا يعرفون ولا يألون ولا يهدون وهو محال ولذا كره النبي صلى الله عليه وسلم من عادات الاعاجم والمشركين ما عرف في السنة وذلك كله محافظة على الهدى النبوي

من أن يشركه غيره فيظن أنه منه وهو ليس منه وأمثلة هذه القاعدة يعرفها من له أدنى مسكة من هذا الباب القاعدة الكافية المقررة وهي أن العرف الذي تحمل عليه اللفاظ إنما هو المقارن السابق دون المتأخر ولذا قالوا (لا عبرة بالعرف الطارىء) كما بسط في الأشباه والنظائر وغيرها وقال النزالي في المستصفي (مرف الشرع قاض بتنزيل إطلاقه على ما عرف) انتهى

قال الامام الشاطبي في الموافقات لا يصح استعمال الأدلة الشرعية في غير معهود العرب وأول قاطع فيه أن القرآن أنزل عربيا وباللسان العرب وكذلك السنة إنما جاءت على ما هو معهود لهم فما لا عهد له سابه ولا تعرفه في حقائقها المستعملة ولا في مجازاتها فلا يعتبر في باب الدليل انتهى

قال الامام ابن تيمية في المسوودة : الامر يتناول ما يفهم منه في اللغة الى ان يوجد البيان الشرعي اه فإلما يمد بياننا في اللغة ولا في الشرع فليس بياننا ولا تحمل الحقائق الشرعية عليه

قال الامام ابو الحسن الكرخي من أئمة الحنفية في اصوله.
الاصل ان السؤال والخطاب يعنى على ماعم وغلب لاعلى
ماشد ونذرا هـ

قال الامام الكرخي ايضاً : الاصل أن جواب السؤال
يجرى على حسب ما تعارف كل قوم في مكانهم : فعلى هذين
الاصليين لا يدخل في عموم النص ماشد عن عهود العرب
وبالاولى ما لا تعرفه في خطابها وجوابها ولم تمض به عاداتها

قال السيد الطباطبائي في مفاتيح الاصول : الاصل لزوم
الاقتصار على مورد الخطاب وعدم التمدي عنه الى غيره الا
بمد تحقق ما يقتضى التمدية عقلاً او شرعاً وهو من المسلمات
بين المسامين حتى القائين بالقياس بل متفق عليه بين العقلاء
وبرهانه واضح ودليله ظاهر انتهى

من فوائد كون ثبوت الواجب قطعيا ان يكون الدلالة فيه على مسماه بالمطابقة دون التضمن والالتزام قال الامام ابن المرتضي في ايشار الحق : يمنع العمل بالتضمن والالتزام في الاعتقادات والقواطع لانهما غير قاطعين ولا ضرورة اليهما فيه وخوف الفتنة وفتح ابواب الاختلاف والتفرق المنهى عنه وكذلك يمنع تبديل المطابقة بهما ، واما الظنيات العملية فقد يعمل فيها كما صرح به في ايشار الحق وفي مفاتيح الاصول .

وعبارة الثاني : ثم اعلم ان الخطاب الشرعي قد يدل على الحكم الشرعي بالالتزام كما يدل عليه بالمطابقة والتضمن . والالتزام قد يكون باعتبار اللفظ المفرد وقد يكون باعتبار المركب ثم الالتزام قد يكون عقليا كما في الاربع والزوجية وقد يكون شرعيا كما في العتيق والملكية وقد يكون عاديا كما في حاتم والجود ولاشك ولا شبهة في حجة الاولين واما الثالث فان بلغ بحيث صار مفهوما من اللفظ ومتعارفا بين اهل اللسان وداخلا في اللغات كان حجة بما دل على حجية اللغات وان لم يبلغ ذلك الحد فان لم

٣٥

يحصل منه الظن الممتد به لم يكن حجة وان افاد الظن الممتد
به كالتاخم الى العلم بنى على اصالة حجية الظن في العمق فان قلنا
بها كان ذلك حجة والا فلا اه

٤٠

قال الشاطبي في الموافقات : ان مالا يخطر ببال المتكلم
عند قصده التعميم الا بالاخطار لا يحمل لفظه عليه الا مع الجود
على مجرد اللفظ واما المعنى فبيد ان يكون مقصودا للتكلم اه

٤١

قال الشاطبي رحمه الله ايضا : ان الفهم في عموم الاستعمال
متوقف على فهم المقاصد فيه ، وللشريعة بهذا النظر مقصدان ،
أحدهما القصد في الاستعمال العربي الذي انزل القرآن بحسبه ،
والثاني القصد في الاستعمال الشرعي بحسب تقرير قواعد الشريعة
قالفاظ الموم بحسب الاستعمال الشرعي انما تم بحسب مقصد
الشارع فيها : اه

٤٢

قال الامام بن جرير في تفسيره ليس لاحد صرف الخبر
الى أحد المعاني المحتملا الخبر الا بحجة يجب التسليم لها اه

من ادعى وجوب أمر قياساً على آخر قائماً يصح بعد
وجود شروط القياس فيه وهو مساواة فرع لاصل في حكم
لجامع بينهما كما حققناه في حواشي قواعد صني الدين . وعليه
فلا يلحق واجب عيني بواجب كفائي أي فرض مطالب به
كل فرد بما يكفي قيام البعض به انقضاء المساواة فلا يقال تعلم
ما يصح العقيدة والعبادة واجب قياساً على تعلم النحو فضلاً
عن أن يقال وجوب هذا هكذا لعدم المساواة بينهما إذ الأول
واجب عيني والآخر كفائي على ما فيه كما تقدم والأول أيضاً
واجب ذاتي أي لذاته والآخر واجب لغيره لأنه من باب
ملا يتم الواجب إلا به فكيف يتساويان حكماً وتماثلان قضاءً
وافقاءً واستدللاً ، قال القرافي في شرح التنقيح : من شرط
القياس اتحاد باب المقيس والمقيس عليه فلا تقاس العقليات إلا
على العقليات والماديات إلا على الماديات والشرعيات إلا على
الشرعيات أما العقليات على الشرعيات أو الماديات أو بالعكس
فلا لعدم اتحاد الباب فلا يصح القياس انتهى

قال الامام الغزالي في فيصل التفرقة : معرفة ما يقبل التأويل وما لا يقبل التأويل ليس بالهين بل لا يستقل به الا الماهر الحاذق في علم اللغة العارف باصول اللغة ثم بمادة العرب في الاستعمال في استعماراتها ونجوزاتها ومنهاجها في ضروب الامثال اهأى فمن لم يكن كذلك فتحكمه على الشرع تسود على ما لا يعلم وذلك منهى عنه اشد النهى سيما في أمر لم يتعرض له الصحابة والتابعون ومن بعدهم من المتقدمين بهم ولم يتكلموا فيه بما يقتضى تفسير آية به أو ادخاله في عموم أو نحوه ولا ريب انهم الاسوة والقدوة

في المحصول : واعلم ان الانصاف انه لا سبيل الى استفادة اليقين من هذه الدلائل اللفظية الا اذا اقترنت بها قرائن تفيد اليقين سواء كانت تلك القرائن مشاهدة او كانت منقولة اليها بالتواتر . وهذا هو المختار في المنتخب والتحصيل والحاصل وانما فيه القرائن باحد هذين الامرين لانها ان لم تكن مشاهدة

ولا متوارة تكون منقولة بالآحاد وذلك لا يفيد الا الظن
انتهى من شرح مختصر منهاج البيضاوى

٤٦

في مفاتيح الاصول : للفظ لا يحمل على العرف الخاص
اذا كان له معنى لغوى ولا يحمل على اللغوى اذا كان له معنى
شرعي للاجماع على وجوب حمل كلام الشارع على اصطلاحه

٤٧

ذكر الاصوليون ان دلالة العام على كل افراده ظنية
عند الاكثر فاذا ادعي شمول عام لفرد ما وسلم انه فرده فليس
الدليل عليه تقاطع . والواحيات انما يستدل عليها بالتقاطع . ومن
هذا المعنى ذهب الاكثربن الى ان الامر بالماهية ليس أمراً
بجزئياً كما بسطه الامام ابن الاحمام في مختصره

٤٨

الامر المدعي وجوبه من غير تعويل على نص هو ظن
وقد قال في مفاتيح الاصول : الاصل عدم حجية الظن الا فيما
قام الدليل على حقيقي الجينه بالخصوص فالحكم بحجية ما ذكر

اعنى ما لا تعويل فيه على قاطع - خبط لعدم قيام دليل قطعى
على حجبة هذا الظن بالخصوص لا من جهة الاجماع ولا من
جهة غيره اهو بالجملة فن لم يستند في حكمه الى قاطع اتكأ على
الظن ضرورة والظن لا يعنى من الحق شيئاً

الوجوب لا يستلزم الشرطية لان كون الشئ شرطاً حكم
وصفى لا يثبت الا بتصریح الشارع بأنه شرط او بتعليق الفعل
به باداة الشرط او بنى الفعل بدونه نفيًا متوجها الى الصحة
لا الى الكمال أو بنى النمرة ولا يثبت بمجرد الامر به كذا في
المنتقى قال في الروضة الشرطية التي يؤثر عدمها في عدم المشروط
كما قرره اهل الاصول لا يصاح للدلالة عايتها الا ما كان يفيد
ذلك وأما مجرد الامر فلا يصلح لاثبات الشروط اللهم الا على
قول من قال ان الامر بالشئ نهي عن ضده . فليكن هذا
منك على ذكر فانك ان تعطلت له رأيت العجب في مواضع
تمر بك فكثير من يجعل الشئ شرطاً ولا يستفاد من دليله غير
الوجوب ومن يجعل الشئ واجبا ودليله يدل على الشرطية

والسبب الجامل على ذلك عدم مراعاة القواعد الاصولية والذهول عنها، والحاصل ان ما دل على الشرطية دل على الوجوب وزيادة وهو تأثير بطلان المشروط وما دل على الوجوب لا يدل على الشرطية لان غاية الواجب أن تاركة يذم، واما انه يستلزم بطلان الشيء الذي ذلك الواجب جزء من أجزائه أو عارض من عوارضه فلا. فمن حكم على الشيء بالوجوه وجعل عدمه موجبا للبطلان أو حكم على الشيء بالشرطية ولم يجعل عدمه موجبا للبطلان فقد غفل عن هذين المفهومين. وفي المقام ادلة مختلفة ومقالات طويلة ليس هذا محل بسطها

قال الامام ابن تيمية في المسودة: واما امساكه صلى الله عليه وسلم فانه يعم ترك الامر أيضا الذي يفيد العفو عن الايجاب كترك الامر بصدقة خضروات المدينة فان ترك الامر مع الحاجة الى البيان يدل على عدم الايجاب كترك النهي. واما ترك الفعل فانه يدل على عدم الاستحباب وعدم الايجاب كثيرا فان ترك الفعل مع قيام المقتضي له يدل على عدم كونه

٤١

مشروعا كترك النهي مع الحاجة الى البيان اهـ

٥٠

وجوب شيء ما يقتضى التكليف به ضرورة والتكليف
بشيء مرده الدليل وما فقد منه الدليل كان في محل الاجتهاد
ما شأنه ذلك فلا سبيل الى القطع فيه، والمعول عليه في التكليف
ينضيه الدليل (اشارة الغزالي في المستصفي)

٥١

دعوى ان الشيء أمور أمر ايجاب لا بد من تحقيقها بعرضها
على قاعدة « إذ تعلق امر الشيء بشيء فهل لا بد من العلم
بصفاته وقصدتها ومن كونه عينيا او تخيريا او كفاثيا موسعا
او مضيقا أصليا أو التزاميا » فلا يقبل احدها الا باقامة الدليل
عليه بطريقه المعروف

٥٢

جاء في المسودة : واما ترك القول فكما يستدل بعدم أمره
تعالى على عدم الايجاب وبعدم نهيه على عدم التحريم كقوله :

وما سكت عنه فهو مما عفا عنه وهو الدليل الثاني الاستدلال
بعدم الدليل الشرعي على عدم الحكم اهـ

كل ما لم يبرهن عليه فهو من قسم الاستحسان وقد قال
ابو اسحق في اللمع : من حكم بما بهجس في نفسه ويستحسنه
من غير دليل فخمه ظاهر الفساد لان ذلك حكم بالهوى واتباع
للشهوة والاحكام مأخوذة من أدلة الشرع لا مما يقع في النفس اهـ

قال الغزالي في المستصفي في بحث قول الصحابي : ان
وجوب الاقتداء لمن ثبتت عصمته ومن لم يثبت عصمته فلا
يكون اجتهاده حجة على غيره : وهو مذهب الشافعي وغيره

قال الغزالي أيضا في بحث الاستحسان : كل قول بنير
حجة تحكم محض واحكام الله عز وجل لا يثبت التكليف بها
من غير دليل اهـ

قال الامام أبو محمد في الفصل : حمل الكلام على ظاهره
الذي وضع له في اللغة فرض لا يجوز تعديده الا بنصر أو جماع
لان من فعل ذلك أفسد الحقائق كلها والشرائع كلها والمعقول كله

لا بد لدعوى فهم معنى من لفظ ان يكون معروفا من
وضمه لان الفرض من وضع اللفظ تعريف الغير ما في ضمير
المتكلم من المعاني المدلول عليها بالاماخذ. سواء كانت المعاني مفردة
أو مركبة كما في شرح منهاج الاصول

قال القزويني : دلالة اللفظ على معناه عبارة عن فهم ذلك
المعنى على مراد الالفاظ فدلالة المطابقة المعرفة بدلالة اللفظ
على تمام ما وضع له عبارة عن فهم تمام ما وضع له على انه مراد
اه فافهم كيف يحكم على امر بما يدل عليه

من جملة القواطع في المحوى ما امتاز به التنزيل الكريم

في دلالاته بأسلوبه البديع ونظمه الجليل على ما اريد به بقطع
النظر عن مفردات كلمة قال العلامة المقبلي في العلم الشاخص :
وليس بمستنكر ان يدل مجموع كلام على معنى لم يحصل للأفراد
مع تفرقها كما قالوا في قولهم كان يفعل كذا انه يفيد الاستمرار
وقد قيل ذلك في فعل على انفراد ومدلول الفعل المطابق
من حيث هو انما هو الحدث لذي من شأنه وحقيقته التقضي
وقد قال السعد في موضع من الكشاف : واعتبارات البغاء
دلالة رابعة كما ان المادة طبيعة خامسة (هذا اللفظ) وفي حواشي
الكشاف شيء كثير من هذا وطالما قررته في دروس التفسير
لينطبع في لوح ذاكرة المتذميرين

٦٠

قال الامام ابو اسحق رحمه الله في اللمع : النهي اذا مجردت
صيغة انتضت التحريم فان السيد اذا قال لعبد لا تفعل كذا
ففعل استحق الدم والتوبيخ فدل على انه يقتضي التحريم .
وقال البيضاوي : النهي يقتضي التحريم لقوله تعالى وما نهاكم
عنه فانها

٦١

في اللمع أيضا : اذا تجردت صيغة النهي اقتضت الترك على
الدوام اذ لا يسمى المرء منتهيا الا اذا سارع الى الترك على الدوام

٦٢

قال البيضاوى فى المنهاج : مقتضى النهى فعل الضد لان
الدم غير مقدور

٦٣

أجمعوا على ان المنهى عنه مكروه للشارع ففعله آت بما

٦٤

لا يرضاه

أجمعوا على ان ما نهى عنه صلى الله عليه وسلم وأبان علته
وحكمته انه من الاحكام الجليلة الواضحة فخالفته بآتيان المنهى
عنه مكافئة لحكمه ومناقضة لامره

٦٥

الاصل فى الاشياء الاباحة او الحظر او التوقف —
اقوال — فلا ينتقل عنها الى الايجاب الا بقاطع وما لم يوجد
فيه قاطع فيرجع فيه الى اصله لما تقرر من أن الاصل براءة الذمة

وان اليقين لا يزول بالشك وان الاصل بقاء ما كان على ما كان

٦٧

كل واجب محلي - أي يطلب من المكلف الاتيان به فن
الضروري ان يكون معلوما لا يخفى علي أحد من السلف صحابة
وتابعين سواء كان واجبا عينيا أو كفاثيا. واما اذا احدث امرء
لم يعض به سنه ولا عمل صحب ولا اتباع ولا ائمة الى عصر ما
جلى ان النذب لا يتناوله فضلا عن الواجب

٦٨

كل من يدعى وجوب شيء ولم يكن مأمورا به من المشرع
الاعظم صلوات الله عليه فهو مردود عليه لما روى مسلم عنه صلى
الله عليه وسلم « من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد »

٦٩

دعوى وجوب أمر لا يستفاد من دليل العقل فانه لا
مدخل له في باب الاحكام بتنى ولا اثبات وانما طريق ذلك
النقل وهو ينقسم الى التواتر والآحاد ولا سبيل الى ادعاء
ذلك بمد ان طوى باب الايجاب وغيره باكمال الدين ولو نقل

آحادا فانه لا يفيد القطع (أشار له الغزالي في المستصفي في
الفن الثاني في بحث الفحوى)

المدعى ايجاب أمران استند فيه الى نص قاطع لمدعاه
فذلك والا فان كان مجهدا مصيبا فهو مأجور او مخطئا فهو
معدور وان كان مقلدا فوظيفته النقل عن الأئمة المشهورين
الذين عرفهم التاريخ واستقر امر المقلدة على تقليدهم في سائر
الاقطار وهم — على ما قال السبكي في منع المواضع ابو حنيفة
ومالك والشافعي وسعد واسحق والاوزاعي وداود قال لان
هؤلاء هم ذوو الاتباع ولا بى ثور اتباع قليلون جداً اه وفي
حواشي الدران طريق نقل المقلد عن المجهد احد امرين أما
ان يكون له سند فيه او يأخذه من كتاب معروف تداولته
اه الا بدى فان نكب المقلد عن وظيفته التي هي النقل واخذ بتحكك
بإدلة الشرع والعقل فذلك فضول منه لا يقبل منه ولا يؤخذ
عنه ولذا قال الغزالي في فيصل التفرقة (حق المقلد ان يسكت
ويسكت عنه)

من سمحت له حاله بالوصول استقلالاً لفهم الصواب من السنة والكتاب فله ان يحقق وينظر ويبحث ويستدل ويجري على قدر جده وقوه اجتهاده وله ان يجزم بما قام لديه من البرهان اذا بلغ في النظر غاية الامكان، في اي مكان واي زمان، ودعوى انقطاع النظر من عصر مخالف لما اتفقت عليه كلمة الاصوليين من سوق مباحث ما يؤهل للاصول، وما على من كان من أهل الحصول، مما يقضى بان استمرار ذلك من الحقائق الراهنة ولذا قال السبكي في جمع الجوامع (والمختار انه بعد جوازه — أي جواز خلو عصر عن مجتهد — انه لم يثبت وقوعه) أي وقوع الخلو عن مجتهد فان من سبر طبقات الرجال وتواريخ البلاد تحقق مصداق ما قاله السبكي وهذه حسن المحاضرة للسيوطي في بحث طبقات المجتهدين اعظم شاهد فليرجع اليها من أراد مصداقه بل بالغ الحنبلة عليهم الرحمة والرضوان بانه لا يجوز خلو العصر عن مجتهد كما في مختصر الامام ابن اللحام وجمع الجوامع ووافقهم على ذلك من الجنتية الملامة البهاري

فقد نص في كتابه مسلم الثبوت على منع الخلو وعد شارحه
الانصارى خلاف ذلك هو سا فراجع ودقق، وأمعن، وحقق
وحذار من قول بلا عزو، فانه مشرب أهل الجود والحشو،

قال بعض الأئمة : النبوة تحدد أنواع الاعمال التي تناط
بها سعادة الانسان في الدارين وتطالبه عن الله بالوقوف عن
الحدود التي حددتها وكثيراً ما تبين له مع ذلك وجوه الحسن
أو القبح فيما أمر به أو نهى عنه فوجوب عمل من المأمور به
أو الذنب اليه وحظر عمل او كراهته من المنهى عنه على الوجه
الذي حددته الشريعة وعلى انه مثاب عليه باجر كذا أو مجازى
عليه بعقوبة كذا مما لا يستقل العقل بمعرفته بل طريقة معرفته
شرعية وهو لا ينافي أيضاً ان يكون المأمور به حسناً في ذاته
بمعنى أنه مما يؤدي الى منفعة دنيوية أو اخروية باعتبار أثره
في أحوال المييشة أو في صحة البدن أو في حفظ النفس أو المال
او العرض او في زيادة تعاقب القلب بالله جل شأنه كما هو مفصل
في الاحكام الشرعية وقد يكون من الاعمال ما لا يمكن درك

٧٣

حسنه ومن المنهيات ما لا يعرف وجه نبحه وهذا النوع لا حسن له الا الامر ولا قبح الا النهى والله أعلم
 ما لم يرد فيه حديث صحيح ولا ضعيف ولا قول صحابي ولا هو من المصالح المرسله فليس بمشروع . وما احسن اراحة العباد مما لم يثبت والاقتصار بهم على ما ثبت (اشار له في الروضة)

٧٤

كل ما كانت الحاجة الى تعريف الجمهور به وكيدة فقد عرفنا به الشرع وعلى نسبة شدة الحاجة اليه يتبعه عنوان حكمه وبالضرورة ان في مقدمة ما تشتد اليه الحاجة هو الواجب وهذا ظاهر في كل واجب في الشرع ظهوراً لا يخفى على ذي لب وحينئذ فما لم يأت به شرع فهو مما لم تكن لهم به حاجة الى معرفته

٧٥

دلت السنة على انه تعالى بين ما اوجب واوضح ما فرض

فدعى وجوب شيء أنه ادلى ببيانه ووضوح برهانه فذاك
والا كان متحكما على المشرع الاعظم مفتثا عليه لبحثه عما كان
سكت عنه وبالضرورة لا وجوب فيما سكت عنه لانه في مقام
البيان وهل يسكت عن بيان واجب كما اشار لذلك حديث
« ان الله تعالى فرض فرائض فلا تضيعوها وحد حدودا فلا
تمتدوها وحرم اشياء فلا تنهكوها وسكت عن اشياء رحمة
لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها » وفي رواية « وما سكت عنه
فهو عفو فاقبلوا من الله عافيته فان الله كريم لم يكن ينسى شيئا
ثم تلا هذه الآية « وما كان ربك نسيا »

قال الامام ابو محمد في الفصل: من حمل القرآن على ما خوطب
به من اللغة العربية واتبع بيان الرسول صلى الله عليه وسلم
فالقرآن له هدي وشفاء ومن بدل كلمة عن مواضعه وادعى
فيه دعاوى برأيه وكهانات بظنه واعرض عن بيان الرسول
صلى الله عليه وسلم المبين عن الله تعالى باسمه فهو الذي عليه
القرآن هي وباللغة تعالى التوفيق ، اهـ

٧٧

قال الامام ابو محمد في الفصل : لا حجة في فعل احد
دون من امرنا الله باتباعه وارسله الينا ولا يخلو فاضل من هم
ولا حجة فيمن بهم ولا يأتي الوحي ببيان وهمه اه وهو من
قواعد الامام الشافعي رضي الله عنه كما تقرر في الاصول وبسطه
في المستصفي للنزالي رحمه الله

٧٨

استنباط حكم ما من غير الكتاب والسنة اعنى من كلام
من ليس قوله بحجة هول فيه الائمة تهويلا عظيما ومدوه جنائية
على اركان الاستدلال وهدم ما لقواعد الاصول وقد اوسع المقال
في تفضيع هذا الحال الامام ابو محمد بن حزم في الفصل في بحث
المعارف في الجزء الاخير والشيخ الاكبر في فتوحاته في مواضع
منها والشعراني في الميزان وغيرهم ومما جاء في هذا من كلام
ابى محمد رحمه الله : ان من اتبع غير الذي امره الله باتباعه سواء
استدل او لم يستدل فلا ينتقم باصابة الحق اذ لم يصبه من الطريق
التي لم يجعل الله طلب الحق واخذه الا من قباها اه

قال الشاطبي ان المقام اذا عرضت له مسألة دينية فلا
يسعه في الدين الا السؤال عنها : فتجده الخوض فيها والاجواب
عنها تطفل فظيع محمول جناحه على كاهله

قال الغزالي في الاقتصاد صحيفة (٧٧) : واما اتباع العقل
الصرف اى دون الوهم فلا يقوى عليه الا اولياء الله تعالى الذين
اراهم الله الحق حقا وقوام على اتباعه (نم قال) اكثر من رؤيته
من المتوسمين باسم العلم لم يفارقوا العوام في اصل التقليد بل
اضافوا الى تقليد المذهب تقليد الدليل فهم في نظرهم لا يطلبون
الحق بل يطلبون طريق الحياة في نصرة ما اعتقدوه حقا بالسمع
والتقليد فان صادفوا في نظرهم ما يؤكد عقائدهم قالوا قد ظفرنا
بالدليل وان ظهر لهم ما يضعف مذهبهم قالوا قد عرضت لنا
شبهة فيضعون الاعتقاد المتألف بالتقليد اصلا وينزون بالشبهة
كل ما يخالعه وبالدليل كل ما يوافقه وانما الحق ضده وهو ان
لا يمتد شيئا اصلا وينظر الى الدليل ويسمي مقتضاه حقا

وتقيضه باطلا وكل ذلك منشؤه الاستحسان والاستبصار
بتقديم الالفة والتعلق بأخلاق من الصبا اه كلامه رضي الله
عنه ونفعنا بعلومه .

٨١

قال النزالي في الاقتصاد : اكثر الاغاليط نشأت من
ضلال من طلب المعاني من الالفاظ ولقد كان من الحق ان تقدر
المعاني اولاً ثم ينظر في الالفاظ تأيها ويعلم انها اصطلاحات لا
تتغير بها المعقولات ولكن من حرم التوفيق استدبر الطريق
ونكل عن التحقيق اه

٨٢

قال حجة الاسلام النزالي في المستصفي : من ظهر له
نص بخلاف ما افتي به او حكم بالاجتهاد تعين عليه الرجوع
الى النص وبطل ما خالفه اه

٨٣

ليس كل قطعي المتن قطعي الدلالة فقد يحتمل غير المدعي

من أوجه ومنها ان العموم المدعى فيه مثلا هو ظني الدلالة وما
كان كذلك فلا قطع فيه ومثله لا حجة فيه

٨٤

من اللطائف ما حكى ان بعض الحشوية استدل من
حديث « كل امر ذى بال » بوجوب البداءة بالبسملة عنده
قال لان الحديث خبر لفظا انشاء معنى لانه بمعنى الامر والامر
للو جوب فقيل له : ان شرط دلالة الامر على الوجوب امران
(الاول) ان يكون ثبوته قطعياً بأن يكون آية من كتاب الله
او حديثاً متواتراً (والثاني) ان تكون دلالته على المعنى قطعية
لا يحتمل لفظ غير هذا المعنى فان سقط احد الامرين من الامر
لم يفد الوجوب : فهت وكأنا القم حجرا

٨٥

من المغالطة والخلط محل النزاع بغيره ان يحشو المناظر
في البحث ما ليس منه (شأن الحشوي) ايها ما ان يحشه من
ذلك والحال انه يكون بينهما من التباين ما بين الثريا والثرى
مع ان الواجب صرف الجواز الى محل النزاع والمحااجة فيه

وما اكثر ما يقع ذلك الحشو في كلام المتطفلين على موائد
التصنيف ومثاله مثال من يرجح قول امام في بحث نظري
بطريقة العلمى ثم يدعي ان من مرجحاته ان تجب موالاته في
الله ومحبته فيه فيقال له موالاته ومودته لا اشكال فيها وليست
من موضع البحث فلم تخاط بغيره وتلبسه بما ليس منه تهويلا
وتجسبا. وانما البحث في كذا فهات برهانك فيه ان كنت
صادقا فيما تدعيه، وهذه النكته تبني النقطن لها والتيقظ ان
يوارب فيها ممن يحيد عن جادة البحث تغلبا وتقريرا، وتخليطا
وتنفيرا، والحق البج، والباطل الجالج،

قال العلامة بن الهمام في شرح التحرير : كل من حفظ
الاقاويل ولم يعرف الحجج فلا يحل له ان يفتى فيما اختلف
فيه وهو بمعنى قول أبى يوسف وزفر وغيرهما لا يحل لأحد
ان يفتى بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا اه

قال ابن الهمام رحمه الله أيضا فيه : لا يفتى إلا المجتهد اه

اي لانه اذا حكم بايجاب أو تحريم يستند الى دليل نير يبذل فيه قصارى جهده واما المقلد فلا يسوغ له طرق هذا الباب ، لانه سد على نفسه الاسباب ، وارضى ما امكنه من ستر و حجاب

قال الامام ابو محمد رحمه الله : كل من دان بالرأى وسمع البراهين في ابطاله فهو مضطر الى معرفة بطلان ما هو عليه مكابر لعقله في ذلك مغالط لنفسه مغالب ليقينه مغلوب لظنونه

قال أبو محمد رحمه الله : لو اننا نستجيز التدليس والامر الذى او ظفر به خصومنا طاروا به فرحا أو ابلسوا أسفا لاحتججنا ولكن يعيننا الله من الاحتجاج بما لا يصح

قال بعض الأئمة : تهاويل الباطل موقفة لا ثبات لها وانما بقاؤها فى نوم الحق عنها وحكم الحق هو الثابت بذاته فلا يغاب ولا تغاب أنصاره ما داموا معتصمين به اه

قال الغزالي في الاقتصاد : اعلم ان صرف المهمة الى ما ليس بهم وتضييع الزمان بما عنه بد هو غاية الضلال ونهاية الخسران سواء كان المنصرف اليه بالمهمة من العلوم أو الاعمال فنعوذ بالله من علم لا ينفع واهم الامور لكافة الخلق نيل السعادة الابدية واجتناب الشقاوة الدائمة وقد ورد الانبياء فاخبروا الخلق بان لله تعالى (على عباده حقوقا) ووظائف في افعالهم وأقوالهم وعقائدهم » وان من لم ينطق بالصدق لسانه ولم ينطو على الحق ضميره ، ولم تتزين بالعدل جوارحه ، فقصيره الى النار ، وعاقبته للبوار ، اهـ

قال الامام الشاطبي رضي الله عنه في الموافقات في الجزء الثالث في الصحيفة ٢٧ في بحث تقسيم الدليل الشرعي الى ما يكون معمولاً به في السلف المتقدمين دتماً او اكثرها اولاً يكون معمولاً به الا قليلاً او في وقت ما اولاً يثبت به عمل فهذه ثلاثة اقسام وبعد ان ساق رحمه الله القسمين الاولين قال : والقسم الثالث ان لا يثبت عن الاولين انهم عملوا به على حال

فهو اشد مما قبله والادلة المتقدمة جارية ها بالاولى وه توجهه
 المتأخرون من انه دليل على ما زعموا ليس بدليل عليه البتة اذ
 لو كان دليلا عليه لم يترك عن فهم الصحابة والتابعين ثم يفهمه
 هؤلاء . فعمل الاولين كيف كان مصادم لمقتضى هذا المفهوم
 ومعارض له ولو كان ترك العمل فما عمل به المتأخرون من هذا
 القسم مخالف لاجماع الاولين وكل من خالف لاجماع فهو منحط .
 وأمة محمد صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على ضلالة فما كانوا عليه
 من فعل أو ترك فهو السنة والامر بالمعبر وهو الهدى . وليس
 ثم الا صواب او خطأ (فكل من خالف السلف الاولين فهو
 على خطأ) وهذا كاف . والحديث الضعيف الذي لا يعمل
 العلماء بمثله جار هذا المجرى (ثم قال) وكثيرا ما نجد اهل البدع
 والضلالة يستدلون بالكتاب والسنة بحملونها مذاهبهم ونخبون
 بمشبهاتها في وجوه العامة ويظنون انهم على شيء . وكثير من
 الفرق تعلق بظواهر في تصحيح مذهبوا اليه . انه يجر له ذكر
 ولا وقع ببال أحد من السلف الاولين وحاش لله من ذلك
 (ثم قال) واستدلال كل من اخترع بدعة أو استحسن محدثة

لم تكن في السلف الصالح بان السلف اخترعوا اشياء لم تكن في
زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ككتب الصحف وتدوين
الكتب مغالطة واتباع لما تشابه به من الشريعة ابتغاء الفتنة وهو
كاه خطأ على الدين فان هؤلاء الذين أدركوا هذه الممارك
وعبروا على هذه المسالك أما ان يكونوا قد أدركوا من فهم
الشريعة ما لم يفهمه الاولون أو حادوا عن فهمها (وهذا الاخير
هو الصواب إذ المتقدمون من السلف الصالح هم كانوا على
الصراط المستقيم ولم يفهموا من الادلة الا ما كانوا عليه وهذه
المحدثات لم تكن فيهم ولا عملوا بها فدل على ان تلك الادلة
لم تتضمن هذه المعاني المخترعة بحال وصار علمهم بخلاف ذلك دليلا
اجماعيا ، على ان هؤلاء (في استدلالهم وعلمهم مخطئون مخالفون
للسنة) فيقال لمن استدل بامثال ذلك هل وجد هذا المعنى
الذي استنبطت في عمل الاولين أو لم يوجد فان زعم أنه لم
يوجد ولا بد من ذلك فيقال له أفكانوا غافلين عما تنبئت له
أو جاهلين (به أم لا ولا يسه ان يقول بهذا لانه فتح ابواب
الفضيحة) على نفسه وحزق للاجماع وان قال انهم كانوا عارفين

بما أخذ (هذه الأدلة قيل له) فما الذي حال بينهم (وبين العمل بمقتضاها على زعمك) حتى خالفوها إلى غيرها ما ذاك إلا لأنهم اجتمعوا فيها على الخطاء دونك أيها المتقول: والبرهان الشرعي والعادي دال على عكس القضية اهـ ملخصا وبجته رحمه الله قبل وبعد كاه غرر ودرر تنبئ العنابة به وبأمله وتدبره كالكتاب كاه فانه من الجواهر المكنون المضمون به على غير أهله

نقل الامام الشاطبي في موافقاته في الجزء الرابع في المسئلة السابقة عن الامام مالك رحمه الله انه قال: ربما وردت على المسئلة تمنعني من الطعام والشراب والنوم وقال اني لا فكر في مسئلة منذ بضع عشرة سنة فما اتفق لي فيها رأى الى الآن، وقال: ربما وردت على المسئلة فافكر فيها ليالى: وقال: ما شيء أشد على من أن اسأل عن مسألة من الحلال والحرام لأن هذا هو القطع في حكم الله ولقد أدركت أهل العلم والفقهاء بلادنا وان احدهم إذا سئل عن مسألة كان الموت اشرف عليه ورأيت أهل زماننا هذا يشتهون الكلام فيه والفتيا ولو وقفوا

على ما يصيرون عليه فعدا لعلوا من هذا قال : ولم يكن من
 أمر الناس ولا من مضي من سلفنا الذين يقتدى ومعمول
 الاسلام عاين يقولوا هذا حلال وهذا حرام ولكن يقولوا
 انا اكره كذا وارى كذا واما حلال وهذا حرام فهذا الاقتراء
 على الله اما سمعت قول الله تعالى « قل ارايتم ما انزل الله لكم
 من رزق ، الآية لان الحلال ما حله الله ورسوله والحرام
 ما حرماه . وسئل مالك مسئلة فقال لا ادري فقال له السائل
 انها مسئلة خفيفة سهلة وانما اردت ان اعلم بها الامر وكان
 السائل ذا قدر فغضب مالك وقال مسئلة خفيفة سهلة ليس في
 العلم شي . خفيف اما سمعت قول الله تعالى « انا سناتي عليك
 قولا ثقيلًا ، فالعير كاه ثقيل وبخاصية ما يسئل عنه يوم القيامة
 قال بعضهم : ما سمعت قط اكثر قولا من مالك لاحول ولا
 قوة الا بالله ، ولو نشاء ان نصرف بالواحدة مملوءة بقوله « لا ادري
 ان نظن الا ظنا وما نحن بمستيقنين » لعلنا . وكان اذا قيل له
 ليس هذا الحديث عند غيرك تركه . وقال : ليس كل ما قال الرجل
 وان كان فاضلا يتبع ويجعل سنة ويذهب به الى الامصار قال

تعالى « فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه »
 اما فتأمل رحمك الله هدى هداة الامة وحسن ورعهم واحجامهم
 وقابل بينه وبين شهور غيرهم واقدامهم واسأل المولى السلامة

قال الامام ابو محمد رحمه الله في الفصل في بحث المعارف
 من آخر كتابه المنكر للحق احد ثلاثة (اما غافل معرض عما
 صح عنده من ذلك مشتغل عنه بطالب معاشه أو بالزيد من
 مال أو جاء أو صوت أو لذة أو عمل يظنه صلاحاً .) (وما مقلد
 لاسلافه أو لمن نشأ بينهم قد شغله استحسانه لما قلده فيه وغمر
 الهوى عقله عن التفكير فيما فهم من البرهان وحال ما ذكرناه
 بينه وبين الرجوع الى الحق وصرف الهوى ناظر قلبه عن التفكير
 فيما يتبين له من البرهان ونفر عنه واوحشه منه فهو اذا سمع
 برهانا ظاهرا لا مدفع فيه عنده ظنه من الشيطان وغالب نفسه حتى
 يعرض عنه وقالت له نفسه لا بد ان ههنا يبطل به هذا البرهان
 الذي اسمع وان كنت انا لا ادريه وهذا عام في اكثرهم . يظن
 انه عالم (والثالث منكر بلسانه ما قد يتقن صحة بقلبه اما استدامة

لرياسة او استدرار مكسب او طعما في احدهما لعله يتم له اولا
 يتم ولو تم له لكان خاسر المصفقة في ذلك او يفعل ذلك خوف
 اذى او عصبية لمن خالف ما قد قام البرهان عنه او عداوة
 لقائل ذلك القول الذى قام به عنده البرهان وهذا كله موجود
 في جمهور الناس اه مخلصا وقد نهج منهجه في هذا الباب الشيخ
 محي الدين ابن عربى في فتوحاته في غالب الابواب كما يراه
 من تتبع مباحثه في ذلك

في كتاب تفضيل السلف على الخلف (كتاب بديع قديم
 موجود في المكتبة العمومية بدمشق في الادبيات المنشورة)
 يقال للمدعى ما لم يسبق اليه ان كان مدعاك مأخوذا من اهل
 العربية فانسبها لنا الى كتاب مشهور او امام مذكور ، وان كنت
 لم تأخذها من كتاب معتمد أو امام متبوع فهذا وضع للغة
 ثانيه ووضع اللغة بعد تقدمها مردود لاسيما والواضع تأخر
 عن العصر الذى خوطب الناس فيه بالشرع وان لم يكن وضعها

للغة فهو مجادلة في دين الله بغير علم او توسع في مجادلة باطلة
لنصرة هوى والعياذ بالله من ان يحكم المرء هواه على دينه اه

قال الامام ابن القيم في اعلام الموقعين . ما وصانا الله
ورسوله به فسمعا وطاعة لله ورسوله والا فانا قائلون لمنازعتنا
« ام كنتم شهداء اذ وصاكم الله بهذا » فإلم تأتينا به وصية من
عند الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فهو عين الباطل
وقد امرنا الله برد ما تنازعنا فيه والى رسوله صلى الله عليه
وسلم فلم يبح لنا قط ان نرد ذلك الى رأى ولا غيره اه

في حواشى الدر لابن عابدين في بدعة الترقية في الجمعة
ما مثاله : ولا عبرة بالعرف الحادث اذا خالف النص لان
التعارف انما يصلح دليلا على الحل اذا كان عاما من عهد الصحابة
والمجاهدين كما صرحوا به اه

ليس كل ما يوجد في كتب العلماء مذاهب لاهلها بل

قد عرف في كتب الحديث أنهم يروون فيها كل ما وصل إليهم
من الاخبار الناسخة والمسنوخة والمطابقة والمقبدة والمجتملة
والمبينة والحسنة والضعيفة والعمدة في ذلك على الناظر المجتهد
والأفلا إذا صنفت كتب أصول الفقه وبوت تلك الأبواب
وأظن شارحوها كل الأطناب الخ

كل من نقل في مقالة له ما يؤم به حجة له وترك ما هو
حجة عليه فما قصده إلا التديس والترويج والتلبيس فإن المنصف
يحكي ماله وما عليه ، ولا يعشني عن الحق إذا استنار لديه ،

كل من اوجب مالا يجب ولا دليل له على عين مدعاه
فهو منقول متمسف اذ لا واجب غير ما اوجبه الله ورسوله
وما لم يجي ، وجوبه عن الله ورسوله فهو مردود كما مضى بسط
ذلك وحينئذ فزعمه ان من لم يعمل بمدعاه مخالف يقال له بل انت
بدعواك هذه خالفت الفقهاء اجمعين والائمة المجتهدين والصحابة
والتابعين وهم الاوسع علما والاكبر فهم فقدم ذهاب احد منهم

الى ما تدعيه ما ذاك الا انه افتراه لا برهان فيه

١٠٠

كل من رأى خطأ . انتشر ، أو محرفاً لحكم اشهر ، فقد
وجب عليه التمعب ، والحمل على ذلك التعصب ، ومن نكل
عن الجواب ، فليس له معذرة يوم الحساب كيف وقد قال
تعالى : واذا اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب لتبيننه للناس
ولا تكتمونه ، وقال صلى الله عليه وسلم : من رأى منكم منكراً
فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه

١٠١

قال الامام ابن المرتضى اليماني في ايثار الحق : المحابي عن
السنة الذاب عن حماها كالجاهد في سبيل الله تعالى يمد للجهاد
ما استطاع من الآلات والعدة والقوة كما قال الله سبحانه
(واعدوا لهم ما استطعتم من قوة) وقد احسن من قال في هذا
المعنى شعراً (جاهدت فيك بقولي يوم يختصم الابطال اذ فات
سبني يوم يتمتع) ان اللسان لو حال الى طريق في الحق لانهتدبها
الذبل السريع

١٠٢

قال امام حكيم : ان المعارضات والمهاجات تظهر ضعف الباطل وزهوقه وتبين قوة الحق وثبوته فالحجة تبيختر افضاحا والشبهة تتضاءل افتضاحا وقد خلت سنة الكون بان الفتن تنير الطريق لاهل الحق وتظلمه على اهل الباطل : . كل انسان يرى نفسه على الحق في الجملة ولكن يتمكن في المعرفة والثبات على الحق لا يعرف في الغالب إلا إذا وجد للمحق خصم ينازعه ويعارضه في الحق هناك تتوجه قواه الى تأييد حقه وتمكينه ومحس بحاجته الى المناضلة دونه والثبات عليه وكثيراً ما يظهر الحق الباطل الممارضة في الحق تحمل صاحبه على تنقيحه وتحريره وتنقيته مما عساه يلتصق به أو يجاوره من غواشي الباطل ونجعل علمه به منفصلاً بعد أن كان مجملاً ومبرهننا عليه بعد ان كان مسلماً فهي مدرجة الكمال لاهل اليقين والرؤية ومذلة الريب للجامدين والحشوية اه

١٠٣

نختم هذه الرسالة بما قاله الامام ابو محمد رحمه الله في

الفصل : الحمد لله رب العالمين عدد خلقه ورضاء نفسه وزنة
عرشه ومداد كلماته على ما وفقنا من الملة الاسلامية ثم على
ما سيرنا عليه من النحلة الجماعية السنية ثم على ما هدانا له من
التدين والعمل بظاهر القرآن وبظاهر السنن الثابتة عنه صلى
الله عليه وسلم عن باءه عز وجل ولم يجعلنا ممن يقلد دون برهان
قاطع وحببة قاهرة ولا ممن يتبع الالهواء المضلة المخالفة لقوله
وقول نبيه صلى الله عليه وسلم ولا ممن يحكم برأيه وظنه دون
هدى من الله ورسوله . اللهم كما ابتدأتنا بهذه النعمة الجليلة فاعمها
علينا واصحبنا اياها ولا تخالف بها عنا حتى تقبضنا اليك ونحن
متمسكون بها فلماك بها غير مبدلين ولا منغيرين اللهم آمين رب
العالمين وصلى اللهم على محمد عبدك ورسولك وخليتك وخاتم
انبيائك خاصة وعلى انبيائك عامة وعلى ملائكتك كافة ولا
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

(قال مؤلفها تمّت جماعاً في غرة شعبان سنة ١٣٢٥ بدمشق الشام)